

رقم 65

eur@mesco
Paper

استكشاف إمكانات الشراكة تعددية الأطراف المصغرة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط

روي كيبيريك

رقم 65

eur@mesco

Paper

استكشاف إمكانات الشراكة تعددية
الأطراف المصغرة بين أوروبا
والبحر الأبيض المتوسط

روي كيبريك

أصبحت **يوروميسكو (EuroMeSCo)** معياراً للبحوث والدراسات الموجهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 116 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 30 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يوروميسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يوروميسكو.

أوراق يوروميسكو

صدرت من قبل المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الأقران الأكاديمية (Academic Peer Review): مجهول

التحرير: خورخي بينيرا ألفاريز (Jorge Piñera Álvarez)

مصمم التنسيق: ستوديو مارتن (Maurin.studio)

التدقيق اللغوي: نيل تشارلتون (Neil Charlton)

التصميم: نوريا إسبارثا (Esparza Núria)

الطباعة: ISSN 2565- 2419

DL B 27445 - 2011

Digital ISSN 2565 - 2427

فبراير (شباط) 2024

صدرت هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياتها تعبر حصراً عن آراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أوروبي شامل ومتعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتالانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

استكشاف إمكانيات الشراكة تعددية الأطراف المصغرة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط

روي كيبريك

مدير الأبحاث في ميتفيم – المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية
ومحاضر في كلية عيمك يزراعي

مقدمة

الفرص، لكنه لا يزال محدود النطاق والقدرات. وفي المقابل، توفر الأطر المتعددة الأطراف فرصاً لاتخاذ إجراءات مشتركة واسعة النطاق وفعالة في مواجهة هذه الأنواع من التحديات العميقة. مشكلتهم الأساسية هي صعوبة التوصل إلى اتفاق ملزم بشأن سياسة فعالة يقبلها جميع الأطراف، وتنفيذها والعمل بها. وبهذا، يؤكد الباحثون على تضال دور وفعالية الأطر المتعددة الأطراف. ويشير الكثيرون إلى الخصائص الهيكلية لأطر التعددية، مثل التوافق المطلوب والتطبيق العالمي والطبيعة الرسمية الملزمة للقرارات التي تجعل الأطر المتعددة الأطراف غير فعالة (تيركي، 2021، ص. 8). ويشكل تراجع القيادة العالمية للولايات المتحدة، مع ظهور نظام متعدد الأقطاب والتنافس بين الولايات المتحدة والصين، سبباً آخر. إن قرار ترامب بالعودة إلى أداة السياسة الأمريكية القديمة المتمثلة في التعددية هو وسيلة لضمان هيمنتها ويعكس هذا الاتجاه (تيركي، 2021، ص. 6). ويشدد آخرون على المفهوم المتزايد للتعددية باعتبارها ليست أكثر من مجرد أداة للقوى العظمى لتعزيز أهدافها وتجديد دول أخرى للانضمام وخدمة مصالحها (تشانجاني، تي ونور، 2022).

وهنا يدخل تشكيل تعددية الأطراف المصغرة، التي توسع قدرات الدولة إلى ما وراء حدودها، وتزودها بأدوات وقوة أفضل لمعالجة القضايا الملحة، مع السماح بألية أكثر مرونة وفورية ومجدية للعمل وصنع القرار. إنه تشكيل تطوعي قد يقترح، من بين أمور أخرى، نهجاً حكومياً متعدد المستويات من القاعدة إلى القمة بدلاً من الإدارة التي تتمحور حول الدولة ومن القمة إلى القاعدة (باتريك، 2015؛ كاهلر، 1992). بالإضافة إلى إتاحة المرونة والنمطية وعمليات صنع القرار المجدية والأقصر، وجلب العديد من أصحاب المصلحة للمشاركة، وتوفير الفرصة لفصل القضايا المعقدة والتقدم العملي لمجموعة من الأنشطة التكميلية، فإنه يسمح للدول بالتعاون مع المنافسين الجيوسياسيين في الوقت الذي تواجه فيه اهتماماً مشتركاً. إنه تشكيل يضيف طبقة مهمة أخرى إلى نسيج الحكم العالمي.

يمثل البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، باعتبارهما منطقتين مترابطتين تشتركان في مساحات جغرافية والقرب من بعضهما، وتحديات خطيرة ومصالح مشتركة وأهداف متشابهة، فرصة مقنعة لاستكشاف الشراكة تعددية الأطراف المصغرة كإطار لتعزيز التعاون وتطوير القدرة على الصمود. يتناول هذا البحث إمكانية إسهم سياسة تعددية الأطراف المصغرة في الشراكة الأوروبية-المتوسطية، مع تسليط الضوء على الأساس المنطقي والأهداف ومجالات التركيز المحتملة والنتائج المتوقعة لتعزيز أطر تعددية الأطراف المصغرة في هذا السياق. سيتم فحص إطارين لتعددية الأطراف المصغرة: إسرائيل-اليونان-قبرص وإسرائيل-المغرب-الاتحاد الأوروبي. وبناءً على هذا الفحص، سيناقش البحث رؤى معينة فيما يتعلق بهذه التكوينات المحددة، ورؤى عامة فيما يتعلق بشخصيات وفرص وتحديات سياسة تعددية الأطراف المصغرة في المنطقة كوسيلة لتعزيز الشراكة الأوروبية-المتوسطية.

الإطار النظري: تعددية الأطراف المصغرة

تتطلب الظروف الجيوسياسية العالمية والإقليمية المتغيرة استجابات واسعة وفورية من قبل جهات فاعلة متعددة تعمل بالتنسيق معاً. لقد أصبح من الواضح أن الدول تواجه التحديات والفرص التي تنشأ مع ظاهرة الاحتباس الحراري، والهجرة، والأوبئة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة، ويجب أن تفهم أنها لا تستطيع التعامل معها بنجاح بمفردها.

من السهل نسبياً على الدولة أن تقرر سياساتها بنفسها، لكن قدرتها على معالجة القضايا الملحة المذكورة أعلاه بنجاح محدودة. وينطبق الشيء نفسه على التشكيل الثنائي. إنه يعزز قدرة الثنائي على مواجهة التحديات المشتركة أو تحقيق

تتحدياً لتعزيز المؤسسات الشاملة والهوية المشتركة والتعاون السياسي في منطقة معينة. وقد تتيح للدول إيجاد بديل يتسم بالكفاءة بالقدر الكافي للإطار الإقليمي الأوسع، وبالتالي تجنب الحاجة إلى اتفاقيات أوسع مع الدول التي يصعب الانسجام معها (من الواضح أنها تحمل فوائد أيضاً). في الواقع، تميل فعالية التنظيم إلى الزيادة مع تضيق نطاقها وتحديد منطقتها الجغرافية، غير أن إطار تعددية الأطراف المصغرة عادة ما يفتقر إلى القدرة وكذلك الطموح ليصبح لاعباً عالمياً مهماً ويقود عمليات واسعة النطاق - ولهذا الغرض، لا يزال هناك الحاجة إلى الأطر متعددة الأطراف (تشانجاني، تي ونور، 2022، ص3؛ ملادينوف، 2023). وترتبط العيوب المحتملة الأخرى للأطر تعددية الأطراف المصغرة بموارد الدولة المحدودة لدعم الأنظمة العلائقية المختلفة، وبحقيقة أن إنشاء أطر تعددية الأطراف المصغرة قد يؤدي بشكل أساسي إلى تكرار الجهود المبدولة بالفعل في أطر أخرى (العجلوني، 2023). علاوة على ذلك، فإن المرونة والافتقار إلى إضفاء الطابع المؤسسي القوي قد يكون له ثمن، كما هو الحال عندما يتضرر التعاون القائم على العلاقات الشخصية بسبب التحولات في السلطة داخل إحدى الدول.

هناك نقطة أخرى مهمة يجب تذكرها وهي أن أطر تعددية الأطراف المصغرة ليست كلها متشابهة. هناك مجموعة متنوعة من أطر تعددية الأطراف المصغرة التي تظهر اختلافات، من بين أمور أخرى، في عدد الكيانات المشاركة، ونطاق واتساع المواضيع التي تتم مناقشتها، ووجود أطر إضافية/متنافسة يشارك فيها العضو المشارك، ودرجة إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكة، ومستوى المساواة في القوة والأصول التي تجلبها كل شريك إلى الإطار. ويتعلق هذا على سبيل المثال بما إذا كان الإطار يتضمن شراكة بين دول أو كيانات متساوية نسبياً من حيث قوتها أو مكانتها القانونية. أو ربما هو إطار تقوده قوة عظمى، تستغله كوسيلة إضافية لتعزيز مصالحها (باتريك، 2015، ص120).

يُنظر إلى نهج تعددية الأطراف المصغرة على نحو متزايد باعتباره نهجاً بديلاً لإقامة الشراكات والتحالفات بين البلدان لمعالجة القضايا الإقليمية وحتى بعض القضايا العالمية. واليوم، نشهد عددًا متزايدًا من تشكيلات تعددية الأطراف المصغرة في جميع أنحاء العالم. تستخدم الولايات المتحدة نهج تعددية الأطراف المصغرة لتشكيل النظام الاقتصادي العالمي لصالحها (وي وياهووي، 2022). أحد الأمثلة البارزة والناجحة لإطار تعددية الأطراف المصغرة هو الشراكة الرباعية، وهي شراكة دبلوماسية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بين اليابان وأستراليا والهند والولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز منطقة مستقرة ومزدهرة وشاملة ومرنة. تلعب تعددية الأطراف المصغرة دوراً في إعادة تشكيل العلاقات الإقليمية في الشؤون المشتركة بين دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا (بابا، 2023). تستخدم ألمانيا تشكيل تعددية الأطراف المصغرة كوسيلة لممارسة القيادة في الدبلوماسية الدولية (هيلوج، 2020). في ظل الظروف الجيوسياسية الحالية، مع تصاعد الصراعات بين القوى العظمى، تعتبر هذه وسيلة ذات معنى للاتحاد الأوروبي للتعامل مع منطقة المحيطين الهندي والهادئ (أتاناسوفا-كورنيليس وبيجسوفا، 2021). نرى هذه التشكيلات تنتشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً، في حين تواجه إخفاقات في تعزيز التكامل في المنطقة من خلال النهج المتعدد الأطراف، كما تم التعبير عنه في عملية برشلونة. على سبيل المثال، تشكيل تعددية الأطراف المصغرة بين إسرائيل واليونان وقبرص، أو «منتدى النقاب»، أو البناء الجديد في تشكيل إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة والهند (I2U2)، وقرار الإمارات، والهند وفرنسا للعمل معاً من خلال إطار ثلاثي في مختلف المجالات، والتي تتجاوز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي في الواقع تكوينات عابرة للأقاليم.

كما أن لتعددية الأطراف المصغرة حدودها وعيوبها. ويمكن لأطر تعددية الأطراف المصغرة، نظراً لطبيعتها الحصرية، أن تشكل

التعاون في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط

من الأطر المتعددة الأطراف، بما في ذلك الاتحاد من أجل المتوسط، وعكست سياسة الاتحاد الأوروبي المتمثلة في قيادة الشراكة الأورو-متوسطية. كما عمل الاتحاد الأوروبي أيضاً على تشجيع الأدوات التي تتفاعل مع الأطر المختلفة مثل برنامج التعاون عبر الحدود والبعث الجنوبي لسياسة الجوار الأوروبية، والتي تؤكد من جانبها أيضاً على تعزيز العلاقات الثنائية. وهناك أيضاً محاولة لاستخدام أطر تعددية الأطراف المصغرة كوسيلة لتعزيز التعاون. إلى جانب الأمثلة المذكورة أعلاه، هناك مبادرات إضافية مثل منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار 5+5). تم تقديم هذا التكوين في عام 1990 وأعيد إطلاقه في عام 2001، وهو يمثل تعاوناً فريداً يعتمد على بلدان البحر الأبيض المتوسط فقط وعلى أساس متساوٍ بين الشمال والجنوب.

إن كافة أشكال تعزيز التعاون مهمة وضرورية لتعزيز العلاقات الأورو-المتوسطية. ومن ثم، فإن الأسئلة ذات الصلة، من بين أمور أخرى، تركز على أي تكوين من شأنه أن يسهم بشكل أفضل في تعزيز التعاون في سياق محدد؟ ما هي المواضيع والمجالات التي يجب أن يركز عليها كل نوع من التكوين؟ وما هي السبل الفعالة لبناء هذه الأشكال من التعاون؟ للإجابة على هذه الأسئلة، يناقش القسم التالي حالتين من حالات الاختبار.

فرص الشراكة تعددية الأطراف المصغرة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط – دراسات حالة

يركز البحث الحالي على ترتيبين لتعددية الأطراف المصغرة محتملين لدول من أوروبا والبحر الأبيض المتوسط ومساهمتهما المحتملة في تعزيز العلاقات الأورو-المتوسطية – وهما التحالف الثلاثي الذي يضم إسرائيل

حوض البحر الأبيض المتوسط هو مكان للتحديات المشتركة. إنه نقطة ساخنة حيث تتجلى فيه الآثار المبكرة والشديدة لأزمة المناخ، التي يتم التعبير عنها في موجات الحر الطويلة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وحرائق الغابات، والفيضانات، وغير ذلك الكثير. ويعاني سكان حوض البحر الأبيض المتوسط من عدم الاستقرار السياسي والفساد في بعض المناطق، فضلاً عن الهجرة والفقر وعدم المساواة، والتهديدات الحادة لأمن الغذاء والمياه والطاقة، والصراعات العنيفة المستمرة. وتتفاقم هذه الظروف الأساسية بفعل الحروب الحالية في أوكرانيا وغزة، والصراع بين القوى العالمية، والأزمات الاقتصادية وأزمات الهوية. كل هذه التحديات لا تقتصر على دولة واحدة، وتتطلب التعاون بين العديد من الدول والقطاعات من أجل التصدي لها بنجاح. ويضاف تحدي التوصل إلى التعاون إلى القائمة الطويلة من التحديات. إن التعاون بين الأطراف التي لديها اختلافات كبيرة - في القوة الاقتصادية والعسكرية، والثقافة، واللغة، وهيكل الحكم، والاستقرار السياسي، والأشكال التنظيمية فوق الوطنية، وأكثر من ذلك - يجعل هذا الأمر أكثر صعوبة (بيهر، 2010).

تدرك بلدان أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط أنها بحاجة إلى التعاون من أجل مواجهة هذه التحديات واعتنام الفرص. في حوض البحر الأبيض المتوسط، توجد علاقات ثنائية عديدة بين الدول التي تساعد بعضها البعض في تحقيق أهدافها المتنوعة في مختلف المجالات. بالإضافة إلى ذلك، تعمل العديد من الأطر المتعددة الأطراف بهدف تعزيز التعاون. والمثال الأبرز على ذلك هو عملية برشلونة التي بدأت في عام 1995، والتي أدت إلى ظهور العديد

وشددوا على أن الشراكة تعزز التعاون عبر القطاعات، مع التركيز على مواضيع عديدة ومتنوعة. وفي حين تم التأكيد على أهمية قطاع الطاقة بشكل خاص، فقد تم التأكيد على المشاريع المشتركة مثل مشروع الربط بين أوروبا وآسيا، وخط أنابيب الغاز شرق البحر الأبيض المتوسط، وتطوير الطاقة المتجددة، إلى جانب جهود الأمن ومكافحة الإرهاب، والسياحة، والهجرة، والقضايا البيئية. وشدد القادة في بيانهم على أهمية تعزيز العلاقات بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط لصالح دول المنطقة، وأعربوا عن دعمهم لمبادرات الاتحاد الأوروبي لتعزيز هذه العلاقات، وأعلنوا تشكيل لجنة توجيهية وخطط لعقد قمة للقادة في المستقبل (إعلان القمة الثلاثية بين اليونان وقبرص وإسرائيل، 2016).

وإلى حد كبير، فإن الرؤية التي تم وضعها في بداية الرحلة قد تحققت مع مرور الوقت. لقد توسعت العلاقات بين الدول الثلاث - على المستوى الثنائي وضمن إطار تعددية الأطراف المصغرة - وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وتعمقت، بما يخدم الأهداف التي حددتها لنفسها في بداية الرحلة.

عقد الشركاء سلسلة من اجتماعات القمة على مر السنين بين القادة والوزراء وأعضاء البرلمان والمهنيين. وأصدرت البرلمانات قوانين تدعم إنشاء التحالف وتوיד الاتفاقيات التي وقعتها الحكومات. تم تعزيز مشاريع هامة في مجال الطاقة: تم إجراء دراسة جدوى أولية لخط أنابيب غاز شرق المتوسط، وتطوير فكرة ربط شبكات الكهرباء بواسطة الكابل الأوروبي الآسيوي، كما تم تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط مع شركاء آخرين في المنطقة، وخاصة مصر. وفي المجال الأمني، تم تبادل المعلومات الاستخبارية والتدريبات المشتركة والتعاون. تم توقيع اتفاقيات في مجالات مختلفة مثل الاتصالات والقانون والنقل والسياحة والأبحاث وغيرها. التحالف الهيليني الذي تم تشكيله لم يقتصر

واليونان وقبرص (التحالف الهيليني)، وإطار تعددية الأطراف المصغرة المحتمل الذي يشمل إسرائيل والمغرب والاتحاد الأوروبي. الأول هو ترتيب قائم لتعددية الأطراف المصغرة لم يتم التحقيق في تاريخه وسلوكه بدقة على هذا النحو، والثاني هو ترتيب محتمل لتعددية الأطراف المصغرة، وهو بمثابة تمرين نظري في هذا السياق. تتناول هذه الورقة الإمكانيات والفرص والتحديات الكامنة في هذين الترتيبين لتعددية الأطراف المصغرة، بالإضافة إلى نهج تعددية الأطراف المصغرة الأوسع، لتعزيز العلاقة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، في تعزيز التعاون والاستقرار والمرونة والسلام.

التحالف الهيليني

التحالف الهيليني هو شراكة تعددية الأطراف المصغرة بين إسرائيل واليونان وقبرص. بدأت تتطور خلال العقد الثاني من الألفية على خلفية اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط، والتغيرات الجيوسياسية التي شملت عواقب الربيع العربي، والتحويلات في استراتيجيات القوى العظمى وسياساتها في المنطقة، وتزايد التوترات بين إسرائيل وتركيا، والقضية قبرصية التي لم يتم حلها، والتغيرات في السياسة الداخلية في كل دولة (عيران، 2021؛ تزياراس، 2019).

أصبحت العلاقات والتعاون متعمقة مؤسسيًا في أوائل عام 2016، عندما التقى زعماء الدول الثلاث في نيقوسيا وأعلنوا إنشاء تحالف رسمي من شأنه أن يعزز التعاون في مختلف المجالات على أساس المصالح والمبادئ والقيم الديمقراطية المشتركة، مما يساهم في إحلال السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمنطقة على نطاق أوسع. وشدد الزعماء في إعلانهم على أن التحالف ليس حصريًا وهو مفتوح أمام الجهات الفاعلة ذات التفكير المماثل.

في فبراير (شباط) 2021 لتعزيز التعاون في مجالات السياحة في ظل ظروف جائحة كورونا كوفيد-19- والأمن والطاقة. ورغم أن هذا التعاون لم يتطور إلى إطار رسمي مستمر، إلا أن الفكرة لم يتم التخلي عنها بالكامل. لم يكن ينظر إليها على أنها ذات صلة بدولة الإمارات العربية المتحدة وحدها. في اجتماع قادة التحالف الهيليني في سبتمبر (أيلول) 2023 في نيقوسيا، على سبيل المثال، ذكر رئيس الوزراء ننتيا هو أن دول التحالف يمكنها تطبيق نموذج 1+3 الذي تم إنشاؤه مع الولايات المتحدة على علاقاتها المستقبلية مع الهند (توجويل، جورجيو، وبرونر، 2023).

لكن، وبدون شك فإن التعاون المركزي بين التحالف ولاعب آخر يتم مع الاتحاد الأوروبي. لقد شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في تطوير مشاريع الطاقة التي سعى التحالف الهيليني إلى الترويج لها. قامت اليونان وقبرص، كدولتين عضويتين في الاتحاد الأوروبي، بتعزيز التعاون وطلبنا من الاتحاد الأوروبي الاستثمار ودعم أنشطة التحالف المقترحة. وهكذا، فقد وفر التمويل للتقييم الأولي لجدوى خط أنابيب الغاز ودعم تقدم تنفيذ كابل الكهرباء الرابط بين أوروبا وآسيا. كما دعم الاتحاد الأوروبي منتدى غاز شرق المتوسط خارجياً وعزز أشكال التعاون المختلفة بين دول التحالف.

في حين نجح التحالف الهيليني بالفعل في قيادة تعاون إيجابي بشكل رئيسي في شرق البحر الأبيض المتوسط والذي ساهم في الاستقرار والرفاهية والقدرة على الصمود، فإن وجوده وأعماله لا يخلو من التحديات والانتكاسات.

على سبيل المثال، يتجلى أحد الجوانب الصعبة بشكل مدهش في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي، الذي رأى في هذا التحالف أداة لتعزيز مصالحه الخاصة، يجد في بعض الأحيان أن التحالف

فقط على الأنشطة ضمن الإطار الثلاثي. لقد عزز هذا بشكل كبير العلاقات الثنائية بين الدول الثلاث. وبالتالي، إلى جانب تقدم الاتفاقيات والتعاون في الإطار الثلاثي، شهد ازدهار الاتفاقيات المختلفة والتعاون في مجالات عديدة بين الدول الثلاث في علاقاتها الثنائية.

بالإضافة إلى ذلك، تعاون التحالف في مواجهة العوامل الخارجية. لقد عملوا معاً في الاستجابة للتهديدات المتصورة والمصالح المشتركة التي تقع خارج حدودهم - سواء كان ذلك الهجرة، أو استغلال موارد الطاقة، أو الإرهاب الإيراني. إن وجود التحالف، وما جلبه من تعزيز وتنسيق، كان سبباً في دعم إنشاء وإدارة منتدى غاز شرق المتوسط. قررت قبرص قيادة مبادرة مناخية إقليمية انبثقت عن الشراكة. وقد انخرط التحالف في حوار مشترك مع القوة العظمى الرائدة في العالم، الولايات المتحدة، وأنشأ إطار 1+3 الذي تم إطلاقه في يونيو (حزيران) 2021، مما يوفر وسيلة إضافية للحوار المشترك. ويساهم هذا الإطار كذلك في إنشاء بنية إقليمية معقدة تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي ودعم الأطر الإقليمية الأخرى. وفي اجتماع مشترك لوزراء خارجية التحالف الهيليني والولايات المتحدة في عام 2022، أعربوا عن التزامهم «بتكثيف تعاونهم في مجالات الطاقة والاقتصاد والعمل المناخي والتأهب لحالات الطوارئ ومكافحة الإرهاب، والمساهمة في تعزيز المرونة وأمن الطاقة والترابط في المنطقة»، فضلاً عن دعمهم للإطار الإقليمي الناشئ لـ «قمة النقب» (وزارة الخارجية الأمريكية، 2022). وفي أبريل (نيسان) 2023، اجتمع ممثلو برلمانات الدول ضمن هذا الإطار الرباعي لأول مرة.

كما قام التحالف الهيليني بمحاولة لبناء نموذج 1+3 مماثل في علاقاته مع الإمارات العربية المتحدة. اجتمع وزراء خارجية التحالف الهيليني مع وزير خارجية الإمارات

هناك تحد كبير آخر يواجه قدرة التحالف الهيليني على تحقيق خطته، وهو ينبع من الصراعات الطويلة الأمد داخل الدول الأعضاء، أي قضية قبرص الشمالية والقضية الفلسطينية. يقدم هذان الصراعان الدائمان بعداً سياسياً إضافياً لعلاقات الحلف، ويحدان في بعض الأحيان من مجال التعاون. ويعيداً عن التعقيد الذي طرأ على علاقة التحالف مع الاتحاد الأوروبي بسبب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فقد تأثر نطاقه العملي أيضاً. على سبيل المثال، فإن قدرة التحالف الهيليني على إشراك السلطة الفلسطينية وقطاع غزة بشكل فعال في تطوير قطاع الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط يعوقها الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر. ويمكن تحديده، على سبيل المثال، في القرار الفلسطيني بفرض حق النقض على ضم الإمارات إلى منتدى غاز شرق المتوسط، وهي خطوة يدعمها التحالف الهيليني. بالإضافة إلى ذلك، فمن المؤكد أن الصراع القبرصي الذي طال أمده يؤدي إلى تعقيد قدرة الحلف على إشراك تركيا ضمن الإطار الإقليمي ومبادرات التعاون.

وكانت الحرب التي اندلعت في غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بمثابة اختبار حاسم لمدى صمود العلاقات في سياق الصراع. أعربت حكومتا اليونان وقبرص عن دعمهما لإسرائيل، في حين تعاملتا مع الرأي العام المتنامي المنتقد لها، خاصة وأن صور الدمار الناجم عن حرب غزة طغت على صور المذبحة التي ارتكبتها حماس. وخفضت الدولتان قليلاً من الصورة العامة لعلاقتهما، لكنهما استمرت في تعزيز التعاون. كما عكست الحرب اتجاه تحسين العلاقات بين إسرائيل وتركيا، مما أدى إلى تجدد الأزمة بين البلدين. حدث هذا في وقت كانت فيه العلاقات بين تركيا واليونان تتحسن، وأصبحت فرصة دمج تركيا في البنية الإقليمية تتلاشى. وعلى الجانب الآخر، فإن فكرة إنشاء «ممر إنساني» لغزة عبر

يعزز مصالح لا تتوافق تماماً مع مصالحه. على سبيل المثال، عندما استجابت قبرص أو اليونان بشكل إيجابي لطلبات إسرائيل من خلال إعاقه قرارات الاتحاد التي كانت غير ملائمة لها سياسياً أو دبلوماسياً، فقد أضرت بسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية المتناسكة والفعالة التي سعت إلى تأسيسها (أهرين، 2015؛ ميتشل، 2021).

التوتر بين أعضاء التحالف الهيليني وتركيا، ولكل منهم أسبابه الخاصة، هو ما يفسر إلى حد ما تعزيز العلاقات بين الأعضاء وترسيخ التحالف في مواجهة التحدي الخارجي المشترك المتمثل في تركيا، هو أيضاً ينطوي على تحديات وصعوبات. من الواضح أن استبعاد تركيا من إطار العلاقات الإيجابية النامية لا يساهم في الاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، وعلاوة على ذلك، فإن موقف تركيا وتصرفاتها فيما يتعلق بالتحالف الهيليني قد شكلت أيضاً تحديات حقيقية أمام السعي لتحقيق أهداف التحالف ومصالحه. على سبيل المثال، في حين يسعى التحالف الهيليني إلى دفع خط أنابيب الغاز من إسرائيل عبر قبرص إلى أوروبا، وقعت تركيا اتفاقاً لترسيم منطقتها الاقتصادية الخالصة مع ليبيا، لذا فإن أي مسار محتمل لخط الأنابيب من المتوقع أن يمر عبر مياها الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب موافقتها. مثال آخر قد يكون الحادث الذي قامت فيه سفن البحرية التركية بإجبار سفينة أبحاث إسرائيلية على مغادرة المياه القبرصية. تطورت العلاقات بين الدول الحليفة وتركيا في اتجاهات مختلفة على مر السنين، ولكن من وجهة نظر تركيا، يُنظر إلى الشراكة الهيلينية إلى حد كبير على أنها جبهة ضدها، وتعمل ضد مصالحها الاقتصادية والأمنية في شرق البحر الأبيض المتوسط. إن حقيقة أن تركيا ليست جزءاً من منتدى غاز شرق المتوسط وصراعاها الطويل مع مصر قد زادت من عزلتها الإقليمية وأعاقت تقدم التعاون الإقليمي.

التحالف الهيليني الإطار الهيليني لتعزيز نفوذهم في مواجهة أنشطة الاتحاد.

الحالة الإسرائيلية-المغربية-الاتحاد الأوروبي: توصيل النقاط

تتميز الحالة الإسرائيلية-المغربية-الاتحاد الأوروبي بأنها، في الوقت الحالي، غير موجودة. التعاون الدبلوماسي الثنائي الرسمي بين إسرائيل والمغرب جديد نسبياً (2020/12). لقد أصبح ذلك ممكناً بعد الاتفاق الإبراهيمي وتعمق منذ ذلك الحين في مجالات مختلفة. تشارك إسرائيل والمغرب في الأطر المتعددة الأطراف للبحر الأبيض المتوسط وأوروبا مثل عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية. كما أن لديهما خبرة قليلة في المشاركة المشتركة في البرامج الأوروبية مثل آلية المساعدة الفنية وتبادل المعلومات TAIEX¹. لكن ليس لديهما خبرة سابقة في أطر تعددية الأطراف المصغرة المشتركة. إن إطار تعددية الأطراف المصغرة الجديد لـ «منتدى النقب»، الذي تشارك فيه الدولتان، في خطواته الأولى فقط، وقد واجه بالفعل تحديات خطيرة. والاتحاد الأوروبي ليس جزءاً منه.

غير أن فكرة إنشاء إطار ثلاثي بين إسرائيل والمغرب والاتحاد الأوروبي تتجاوز مجرد التكهّنات النظرية. لقد تمت مناقشة نية إنشاء مثل هذا الهيكل في اجتماع بين وزير الخارجية المغربي بوريطة والمفوض الأوروبي للجوار والتوسع أوليفر فارهيلي في مارس (آذار) 2023 (أريونداس، 2023). لقد بدأ الاتحاد الأوروبي بإدراك الإمكانيات الكبيرة الكامنة في التغييرات الجيوسياسية التي جلبها الاتفاق الإبراهيمي لتعزيز مصالحه في الجوار الجنوبي، وأعرب عن رغبته في المشاركة في التطورات،

قبرص، بمشاركة إسرائيل وقبرص وجهات فاعلة دولية أخرى، تخدم كمثال يبين كيف يمكن للصراعات والجهود المبذولة لحلها أن تعمل أيضاً على تعزيز التحالفات. ويمكن أن تكون هذه الإمكانيات أيضاً ذات صلة بسياق حل النزاع في شمال قبرص.

ينبغي إضافة جميع التحديات المذكورة أعلاه إلى التحديات الكامنة في أي تنظيم تعددية الأطراف المصغرة، كما ذكرنا من قبل - الموارد المتاحة لتطوير التحالف، والاهتمام الذي يمكن أن تكرسه الدول الأعضاء للإطار، والصراعات بين إطار تعددية الأطراف المصغرة والعلاقات الثنائية/ الإقليمية، والسياسة الداخلية في كل دولة من الدول الأعضاء، وأكثر من ذلك.

عند النظر في دور التحالف الهيليني في تعزيز العلاقات بين أوروبا ودول شرق البحر الأبيض المتوسط، يمكن تلخيصه بأنه آلية ناجحة عززت العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد والاتحاد الأوروبي مع دولة خارجه (إسرائيل). علاوة على ذلك، تولى إطار تعددية الأطراف المصغرة مهمة تعزيز قضايا محددة كانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة له وخدمت أهداف الاتحاد الأوروبي، في المقام الأول تعزيز ربط الطاقة بين أوروبا والجنوب، ولكن أيضاً القضايا الأمنية في شرق البحر الأبيض المتوسط. ثالثاً، حقيقة أن دولاً أعضاء في الاتحاد الأوروبي كانت أيضاً شريكة في إطار تعددية الأطراف المصغرة قد وفرت للاتحاد الأوروبي أدوات إضافية لدعم وتعزيز أنشطة الإطار. ولكننا لاحظنا أيضاً تحديات لا تخدم بالضرورة تعزيز العلاقات. لقد أدى إنشاء الإطار إلى خلق لاعب إضافي في هذا المجال، والذي لم يربط مصالحه دائماً مع مصالح الاتحاد الأوروبي. وقد رأينا كيف استخدم أعضاء

1 انظر، على سبيل المثال، ورشة عمل آلية المساعدة الفنية وتبادل المعلومات TAIEX الإقليمية حول الاقتصاد الدائري، التي عقدت في الدار البيضاء في أكتوبر (تشرين الأول) 2017، <https://webgate.ec.europa.eu/TMSWebRestrict/resources/js/app/#/library/detail/64750?hasBackBtn=false>

لتعزيز هذه المصالح المشتركة معًا، حيث يكون لدى كل شريك محتمل ما يساهم به في تحقيق أهدافه. على سبيل المثال، الموقع الجغرافي لإسرائيل والمغرب، باعتبارهما مناطق انتقالية بين القارات والبحار، بمثابة مناطق ربط مكانية وثقافية واقتصادية بين أوروبا وإفريقيا وآسيا، مما يجعلها أصولاً قيمة للاتحاد الأوروبي. القوة الاقتصادية والسياسية التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي، إلى جانب المعرفة والتكنولوجيا والقوة الناعمة التي يتمتع بها، من شأنها أن ترفعه إلى شريك استراتيجي مهم لكل من إسرائيل والمغرب. وعلى أية حال، وبالنظر إلى غالبية القضايا المطروحة والمصالح المرتبطة بها، ليس من الممكن لأي شريك بمفرده أن يعالجها بشكل شامل بنفسه، لأنها تتطلب منظوراً وتحليلاً ومشاركة إقليمية.

في حين أنه توجد أطر إقليمية لمعالجة هذه القضايا وما شابهها، إلا أنها تخضع لبعض القيود. استناداً إلى المراجعة النظرية في بداية هذه الورقة، تسلط هذه الأطر، مثل الاتحاد من أجل المتوسط، الضوء على العيوب المختلفة المرتبطة بالهياكل المتعددة الأطراف (انظر، على سبيل المثال، بيتشي، 2011؛ غيليسبي، 2011؛ ويرتز، وسولير أي ليتشا، 2022). وتشمل هذه استجابات بطيئة، وصعوبات في اتخاذ القرار، والافتقار إلى آليات التنفيذ، وأكثر من ذلك.

وهناك أيضاً البديل المتمثل في متابعة المصالح على المستوى الثنائي. وفي الواقع، لا يسعى إطار تعددية الأطراف المصغرة إلى استبدال هذه القناة، بل يمكنه استكمالها من خلال توفير قيمة مضافة حيثما يعجز المسار الثنائي. أولاً، بشكل جوهري، لتعزيز الخطط والإجراءات المتعلقة بالتواصل الشامل عبر الطيف بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، من الضروري توسيع القناة الثنائية. تفتقر كل شراكة ثنائية إلى واحدة على الأقل من العقد الرئيسية. ثانياً، يوفر إطار تعددية الأطراف المصغرة فرصاً لتجميع الموارد.

والانضمام إلى «منتدى النقب» والتعاون مع الشركاء الذين يمكن التنبؤ بهم والثوق بهم الذين يشكلون جزءاً من الاتفاق الإبراهيمي (فار هيلي، 2022). وبناءً على ذلك، خصص الاتحاد الأوروبي، من خلال المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع، مبلغ 10 ملايين يورو لتعزيز المشاريع ضمن إطار الاتفاق الإبراهيمي المقترح حديثاً. ونتيجة لذلك، رعى الاتحاد الأوروبي أول مثال للتعاون الثلاثي، مع التركيز على إدارة المياه. اتفقت وفود إسرائيل والاتحاد الأوروبي في المغرب مع نظرائهم على مناقشة الموضوع في أغسطس (آب) 2022، يليه اجتماع ثان في بروكسل في مارس (آذار) 2023 (جورين وآخرون، 2023). ولذلك، فإن التحقيق في مدى جدوى الإطار الثلاثي لتعددية الأطراف المصغرة الذي يضم إسرائيل والمغرب والاتحاد الأوروبي يتجاوز التأمل النظري؛ فهو يظهر كسؤال سياسي ذي صلة.

في قلب الأساس المنطقي لإنشاء إطار تعددية الأطراف المصغرة مشترك يضم إسرائيل والمغرب والاتحاد الأوروبي هناك مصالح مشتركة أو متقاطعة. ولكل من الشركاء المحتملين في هذا التحالف مصلحة واضحة ومتميزة في تعزيز العلاقات مع الشريكين الآخرين، ويعتبر اصطفاً مثل هذا التحالف بمثابة وسيلة إضافية لتعزيز هذه العلاقات. ولكن أبعد من ذلك، هناك قضايا ومصالح تتعلق بالشراكة المحتملة - موضوعات تشمل الطاقة والتحول إلى الطاقة المتجددة، والأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن القومي، والإرهاب، والهجرة، والتجارة وسلاسل التوريد - وهي كلها قضايا حاسمة لجميع الأعضاء المحتملين.

حقيقة وجود مصالح مشتركة لا تكفي لتبرير التعاون. إن ما يؤكد حقاً الأساس المنطقي لمثل هذه الشراكة هو زيادة الإمكانيات لتحقيق الأهداف والوصول إليها ومعالجة المصالح من خلال هذا التعاون الجماعي الثلاثي المحتمل وعن طريقه. بمعنى آخر، هناك منطق مقنع

بين الإطار المنشأ حديثاً والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة التي ترغب في التعاون معه، أو تشعر بالتهديد منه، أو قد تتأثر أو تؤثر على أنشطة الإطار بأي طريقة أخرى.

عند النظر في إمكانية إنشاء إطار مشترك لتعددية الأطراف المصغرة يضم إسرائيل والمغرب والاتحاد الأوروبي، تتم إضافة العديد من القضايا التي تدخل حيز التنفيذ والتي قد تشكل صعوبات وتحديات في تشكيل التحالف وعمله. إحدى هذه القضايا هي الاختلاف في الهوية بين الشركاء. في حين أن إسرائيل والمغرب دولتان قوميتان، فإن الاتحاد الأوروبي كيان فوق وطني. ورغم أن كل دولة لديها عمليات صنع قرار متميزة خاصة بها، فإن التشابه بين قدرة الدولة على اتخاذ القرارات وقيادة السياسات المتفق عليها لا يعادل قدرة الاتحاد الأوروبي على القيام بذلك. تختلف عمليات صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي من حيث التعقيد والوتيرة مقارنة بالعمليات المحتملة في المغرب وإسرائيل.

ولا يكمن الاختلاف في الهوية المؤسسية المختلفة للشراكات المحتملة فحسب، بل أيضاً في درجات القوة المتفاوتة. توجد فوارق كبيرة في القوة بين إسرائيل والمغرب، اللتين يمكن مقارنتهما إلى حد ما ببعضهما البعض من حيث رأس مالهما الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي، من جهة وبين الاتحاد الأوروبي. إن بناء شراكة ثلاثية منصفة في مواجهة هذه الفوارق لا يشكل تحدياً كبيراً، أو بدلاً من ذلك، يبني شراكة غير قائمة على المساواة، تنخرط فيها إسرائيل والمغرب عن طيب خاطر وتلتزمان بها.

بالإضافة إلى التحدي المتمثل في التنوع الداخلي، هناك أيضاً قضايا مثيرة للجدل بين الشراكات المحتملة. على سبيل المثال، لا يتفق الاتحاد الأوروبي والمغرب مع الحكومة الإسرائيلية بشأن حل القضية الفلسطينية، كما أن الاتحاد الأوروبي لا ينجح إلى المملكة

مما لا شك فيه أن القناة الثنائية بين إسرائيل والمغرب محدودة من حيث الموارد مقارنة بالفرص المتاحة من خلال التعامل مع الاتحاد الأوروبي. لكن، الموارد ليست مالية فقط، فكل دولة لديها شيء فريد للمساهمة في الشراكة الأكبر. ثالثاً، يعمل إنشاء إطار تعددية الأطراف المصغرة على توسيع المجال للمناورات السياسية الدبلوماسية إلى ما هو أبعد من القناة الثنائية، سواء في مواجهة الجهات الفاعلة الأخرى في النظام أو فيما يتعلق بالسياسة الداخلية. على سبيل المثال، من الأسهل للمغرب أن يواصل التعاون مع إسرائيل ضمن مثل تنظيم تعددية الأطراف المصغرة هذا خلال فترات التوتر أو الأزمات المحيطة بالقضية الفلسطينية.

يستطيع المغرب تهدئة الانتقادات السياسية الداخلية لعلاقاته مع إسرائيل من خلال تهدئة القناة الثنائية مع الاستمرار في استخدام إطار تعددية الأطراف المصغرة لتعزيز مصالحه. إن وجود لاعب مستقل في شكل إطار تعددية الأطراف المصغرة يسمح بلعبة سياسية دبلوماسية أوسع، سواء كانت ساخرة أم لا. يمكن للاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، أن يتعامل مع المغرب من خلال إطار تعددية الأطراف المصغرة حتى عندما يكون غير مرتاح لأنشطة المغرب في الصحراء الغربية أو تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة.

إنشاء وتشغيل مثل هذا الإطار لا يخلو من التحديات. هناك التحديات المعتادة التي تواجه أي إطار جديد، وفي المقام الأول تلك المتعلقة بالموارد. ولا يشمل ذلك التمويل فحسب، بل الأهم من ذلك الاهتمام والإدارة وموارد رأس المال البشري. وتشمل بعض المهام التي ينطوي عليها إنشاء وتشغيل إطار تعددية الأطراف المصغرة جديد أيضاً الاستثمار المستمر في العلاقة والتنسيق مع قنوات العمل الأخرى - قنوات العمل المستقلة والثنائية والمتعددة الأطراف التي تعمل من خلالها الدولة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه ينطوي على الحاجة إلى الاستثمار والتنسيق في التفاعل

ويتعلق التحدي الآخر الذي يستحق النظر فيه بميزة توسيع مساحة المناورة السياسية التي يوفرها إطار تعددية الأطراف المصغرة. من المهم أن نتذكر أن توسيع مساحة المناورة السياسية لا يوفر فرصاً لتعزيز التعاون فحسب، بل يمكن أن يكون أيضاً بمثابة رافعة سياسية دبلوماسية ضد إحدى الدول الشريكة. على سبيل المثال، أبدى المغرب (ودول أخرى في المنتدى) عدم موافقته على سياسة الحكومة الإسرائيلية بشأن القضية الفلسطينية والقدس من خلال التأجيل المتكرر لعقد «منتدى النقب» المقرر عقده في أوائل عام 2023 في المغرب، والذي كان من الناحية السياسية من المهم بالنسبة للحكومة الإسرائيلية أن يتم عقده.

هناك، بطبيعة الحال، تحديات إضافية لم نتناولها هنا - الجوانب الشخصية للقادة، ومصالح اللاعبين الآخرين في المنطقة الذين يمكن أن يتحدوا مثل هذا التحالف - مثل الفلسطينيين، أو الجزائر، أو حتى الولايات المتحدة، والمنافسة بين القوى الكبرى، وأنشطة الصين في الشرق الأوسط وإفريقيا، واحتمال فشل الجهود المشتركة لمعالجة هذه القضية أو غيرها، والتوتر المتأصل بين الآلية الجديدة والبيروقراطية الراسخة لكل من الشركاء، وغير ذلك الكثير. ومع ذلك، ومن أجل هذه المناقشة المركزة، سنترك الأمر عند هذا الحد في الوقت الحالي.

من الممكن أن يساهم إطار تعددية الأطراف المصغرة الذي يضم إسرائيل والمغرب والاتحاد الأوروبي في تعزيز التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز الاستقرار، ودفع الجهود التعاونية. في نهاية المطاف، إنها شراكة ثلاثية مستقرة تضم أجهزة مستقرة، حيث يعرف كل طرف الطرف الآخر، وكيفية العمل مع بعضهما البعض على المستوى الثنائي (على الرغم من أن إسرائيل والمغرب لا يزالان في بداية العملية وفي مرحلة التعلم)، وتمتلك الأدوات والمعرفة والمؤسسات التي تمكن من تعزيز

المغربية بشأن مسألة الصحراء الغربية. لدى الاتحاد الأوروبي مواقف ثابتة بشأن هذه القضايا والتي لا تتماشى مع النهج الذي اتخذته حكومتا إسرائيل والمغرب. على سبيل المثال، يحمل الاتحاد الأوروبي التزامات مختلفة تجاه القانون الدولي مقارنة بإسرائيل والمغرب. وينطبق هذا أيضاً على أهداف التنمية المستدامة. لذلك، في حين أن إنشاء إطار تعددية الأطراف المصغرة يمكن أن يكون مفيداً في تعزيز التعاون على الرغم من الخلافات، إلا أن هذه الخلافات يمكن أن تعيق أيضاً أنشطة الإطار في سياقات محددة.

يرتبط تحد آخر يضيف إلى مجموعة الصعوبات بالعمليات الداخلية التي تجري داخل كل لاعب وتصور هذه العمليات وغيرها من قبل الشركاء المحتملين الآخرين. وهذان تحديان مختلفان بطبيعة الحال. أحدهما هو صعوبة موضوعية تتعلق بالخصائص الموجودة أو العمليات الداخلية. على سبيل المثال، التحدي الذي يواجهه الاتحاد الأوروبي في صياغة سياسة خارجية وأمنية موحدة أو مشاركته في الصراع في أوكرانيا، والذي يستدعي قدراً كبيراً من اهتمامه. أو بالمثل، فإن إسرائيل لديها الموارد المتاحة للاستثمار في جهاز دبلوماسي آخر بينما هي متورطة في صراع داخلي حول طابعها الديمقراطي.

أما العنصر الثاني فيتعلق بالتصورات المتبادلة. على سبيل المثال، هل ينظر المغرب والاتحاد الأوروبي إلى الحكومة الإسرائيلية الحالية باعتبارها حكومة يمكنهما «التعامل معها»؟ هل هي مستقرة بما فيه الكفاية وقادرة على تقديم الالتزامات اللازمة لإقامة وتشغيل تحالف تعددية الأطراف المصغرة؟ أو كيف ينظر الجمهور الإسرائيلي إلى الاتحاد الأوروبي - ككيان صديق للتعامل معه، أو كعدو منتقد للاحتلال الذي طال أمده؟ وبالتالي، هل سيتمخج الجمهور الإسرائيلي الحكومة الإسرائيلية مهلة سياسية لتعزيز مثل هذا التحالف مع الاتحاد الأوروبي؟

والنشاط مع الاتحاد الأوروبي. ونظراً لتقارب المصالح الاستراتيجية المشتركة، يبدو أن التحالف الهيليني لم يخلق مشاكل لحرية عمل الدول المشاركة داخله أو لأنشطتها في قنوات أخرى.

الحالة الثانية للتحالف الثلاثي النظري بين المغرب وإسرائيل والاتحاد الأوروبي يمكن أيضاً تحديدها من خلال تقارب الأهداف والمصالح المتطابقة أو المتكاملة التي تسيّر جنباً إلى جنب مع القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف التي يشكل الأعضاء جزءاً منها. وبالطبع، لا يعني ذلك أن الأنشطة في قناة تعددية الأطراف المصغرة تتبع كافة أنشطة الشركاء في كافة أطرافهم. على سبيل المثال، من السهل أن نرى كيف يدعم إطار تعددية الأطراف المصغرة المشترك بين إسرائيل والمغرب والاتحاد الأوروبي الجهود المشتركة الجارية في العلاقات المباشرة بين الاتحاد والمغرب، والاتحاد وإسرائيل، والمغرب وإسرائيل، فضلاً عن الجهود المبذولة ضمن أطر مشتركة متعددة الأطراف مثل الاتحاد من أجل المتوسط. لكن من المتصور أيضاً، على سبيل المثال، أن تؤدي تحالفات المغرب داخل الجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقي إلى خلق صراعات بين نشاطه في هذه الأطر ونشاطه في إطار مشترك مع إسرائيل. وكما يتبين من العرض أعلاه، فإننا في المثاليين المختارين لهذه الورقة نتعامل مع أطر تعددية الأطراف المصغرة تشمل بلدانا تتمتع بعلاقات جيدة في القنوات الثنائية. نحن لا نتعامل مع الحالات التي يخدم فيها إطار تعددية الأطراف المصغرة النشاط المشترك لدول ليس لديها علاقات أو علاقات سيئة مع بعضها البعض. قد تظهر مثل هذه الأمثلة صورة مختلفة فيما يتعلق بالتوترات بين مستويات النشاط المختلفة.

السرعة التي تطورت بها العلاقات بين أعضاء التحالف الهيليني، وتنوع الجهود التعاونية التي ظهرت، والاتفاقيات العديدة

التعاون. يمتلك كل من الشركاء المحتملين أصولاً قيمة يمكن أن تعود بالنفع المتبادل على مصالح وأهداف الشريكين الآخرين، مما يجعلها شراكة متكاملة، حيث يكون لكل منهما ما يساهم به ويستفيد منه.

مناقشة

من الواضح أن مثل هذه الورقة القصيرة ليست كافية لتشمل وتكمل المناقشة حول الفرص الكامنة في أطر تعددية الأطراف المصغرة لتعزيز العلاقة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. حتى المناقشة حول الأمثلة المحددة المعروضة هنا غير موجودة، وهناك مجال لمزيد من التحقيق. ومع ذلك، حتى هذه المناقشة الضيقة تتيح لنا استخلاص العديد من الأفكار المهمة التي يمكن أن تعزز الافتراضات القائمة وتساعد في تطوير الأبحاث والجهود العملية لتعزيز العلاقة الأوروبية-المتوسطية من خلال أطر تعددية الأطراف المصغرة.

تعمل أطر تعددية الأطراف المصغرة على إضافة طبقة إضافية ونشاط مكمل للإجراءات المستقلة للدول وأنشطتها ضمن القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. ومن الأهمية بمكان أن ندرك بأنهم وحدهم لا يستطيعون تقديم حلول شاملة لجميع المشاكل، وأنهم يأتون مع عيوب وتحديات متأصلة. ولذلك، فمن الضروري النظر في مساهماتهم وتحليلها والتخطيط لها بشكل استراتيجي كمكونات متكاملة ضمن النسيج الأوسع للعلاقات والتعاون.

في الحالات التي تمت مناقشتها هنا، بشكل عام، لم يكن هناك تعارض بين قنوات العمل المختلفة؛ بل كان هناك تعزيز متبادل واتساع في نطاق المناورة والعمل في مختلف مجالات الحياة. في حالة التحالف الهيليني، رأينا كيف أن إطار تعددية الأطراف المصغرة يناسب المصالح الخاصة للشركاء، ولا يحد من أنشطتهم المستقلة؛ فقد عزز العلاقات الثنائية بين الشركاء وفتح قناة إضافية للاتصال

التحالف الهيليني لم يقدم دائماً نتائج إيجابية حصرية لتعزيز العلاقات بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، كما يتجلى في التحدي الذي يشكله أمام أنشطة الاتحاد في القضية الفلسطينية، وزيادة التوتر وعدم الاستقرار في العلاقات مع تركيا. ومن الجدير بالذكر أن تعزيز الاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط من خلال التكامل الإقليمي يتمشى مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. وبالتالي، فإن هذا يعزز بيئة مواتية لازدهار التحالف الهيليني.

عند دراسة المساهمة المحتملة التي يمكن أن يقدمها إطار إسرائيل والمغرب والاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، نحتاج إلى تحديد القضايا الحاسمة التي لم يتم تناولها بشكل هادف من خلال قنوات أخرى، أو مساهمة فريدة ذات مغزى من إطار تعددية الأطراف المصغرة. لن يتم إنشاء هذا الإطار إلا في حالة إيجاد مثل هذه المشكلات. كلما أصبح الاتصال بين شرق وغرب البحر الأبيض المتوسط قضية حاسمة بالنسبة للاتحاد وشعوب البحر الأبيض المتوسط، أو إذا أصبحت موضوعات مثل الهجرة عبر القنوات البرية عبر إسرائيل والمغرب إلى أوروبا كذلك، أو الحاجة إلى توسيع ربط الطاقة الإقليمي للانتقال بنجاح بالنسبة للطاقت المتجددة، سيتم العثور على دور فريد لمثل تنظيم تعددية الأطراف المصغرة هذا الذي يمكنه توفير حل مؤقت مجد وفعال، لا يوجد في القنوات الأخرى.

يمكن التعامل مع القضايا المتعلقة بالأمن المائي والتكنولوجيا والأمن الغذائي والاستجابة لحالات الطوارئ وغيرها، والتي قد لا تحدد التحالف المحتمل حصرياً، في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف دون قيمة مضافة فريدة لإطار تعددية الأطراف المصغرة المحدد هذا. من الممكن أن خيار بدء علاقات ثلاثية حول القضايا البيئية والمناخية مثل الأمن المائي، كما أعلن

التي تم توقيعها بين الأطراف تشير إلى الميزة الشاملة لأطر تعددية الأطراف المصغرة في تعزيز التعاون مقارنة بالأطر المتعددة الأطراف. على سبيل المثال، عند مقارنة ذلك بعدد الاتفاقيات الجديدة الموقعة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، والمفاوضات المطولة بين الاتحاد وإسرائيل بشأن اتفاقية شراكة جديدة أو خطة عمل محدثة، والصعوبات البيروقراطية والسياسية على الطريق، فإنه يسلط الضوء على السهولة والسرعة والكفاءة في تعزيز العلاقات داخل تحالف تعددية الأطراف المصغرة. ونظراً لأن بعض القضايا الاستراتيجية، مثل الهجرة والأمن والمناخ والطاقة وغيرها، تتطلب استجابات شاملة واهتماماً سريعاً، فيبدو أن أطر تعددية الأطراف المصغرة توفر نوعاً من الحلول المؤقتة الفعالة - في حين تلتزم بالقواعد العامة للعبة الراسخة. من خلال أطر متعددة الأطراف، وإلى أن تتمكن هذه الأطر من التكيف مع التحولات الجوهرية التي تحدث في العالم الحقيقي.

من خلال هذا التصور، يمكن للمرء أن يلاحظ كيف تخدم هذه التحالفات الجهود التي تبذلها أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط لتعزيز التواصل والتكامل. والحقيقة هي أن التحالف الهيليني هو الذي يعمل بنشاط على تعزيز روابط الطاقة بين شرق البحر الأبيض المتوسط وأوروبا (مشروع الربط بين أوروبا وآسيا، خط أنابيب الغاز شرق البحر الأبيض المتوسط، منتدى غاز شرق المتوسط) التي تتلقى دعم الاتحاد، ولكن لا يزال هناك جدل حول ما إذا كان من الممكن تعزيزها من خلال سبل متعددة الأطراف أو ثنائية. ويبرز موضوع ربط الطاقة فوق القضايا الأخرى داخل التحالف الهيليني - الأمن، والمناخ، والهجرة، والهوية الديمقراطية، وغير ذلك -، كلها تجد أيضاً استجابات لها في أطر وقنوات أخرى. إن النشاط ضمن الإطار المتعدد الأطراف يكمل ويعزز هذه الجهود. ومن الجدير بالذكر أن

إن عملية صنع القرار المعقدة في الاتحاد الأوروبي قد تعيق استغلال مزايا إطار تعددية الأطراف المصغرة من حيث المرونة، وسرعة اتخاذ القرار، والمنظية، وغير ذلك الكثير. وعلى وجه التحديد، تمتلك إسرائيل وفرنسا والمغرب أدوات ثقافية تاريخية مختلفة يمكنها دعم إنشاء هذا التحالف والمساهمة في البعد «الناعم» للقيم والأعراف. إن اللغة الفرنسية، والجالية المغربية الكبيرة المقيمة في فرنسا وإسرائيل، والعلاقات التاريخية بين إسرائيل وفرنسا في السنوات الأولى للدولة، وبالتأكيد العلاقات الراضية بين فرنسا والمغرب، كلها تتحدث عن إمكانات هذا التحالف. ومن المؤكد أن هناك تحديات مميزة مرتبطة بهذا التكوين. توجد توترات بين إسرائيل وفرنسا، وكذلك بين فرنسا والمغرب. ومن المحتمل أن تعيق هذه الديناميكيات الحافز للدعوة إلى مثل إطار تعددية الأطراف المصغرة هذا. وعلى العكس من ذلك، قد تكون بمثابة حافز للأطراف المعنية لاستخدامها كأداة تعاونية لإدارة التوترات القائمة وتخفيفها بشكل فعال.

بشكل عام، قد تجد دول البحر الأبيض المتوسط مثل المغرب وإسرائيل المزيد من النجاح في متابعة شراكات تعددية الأطراف المصغرة مع الدول الأوروبية الفردية بدلاً من التعامل بشكل مباشر مع الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن الاستراتيجية الأكثر فعالية قد تنطوي على الامتناع عن المشاركة المباشرة في أطر تعددية الأطراف المصغرة، بل بدلاً من ذلك تشجيع أعضائه على المشاركة بنشاط في مختلف أشكال التعاون القائم على تعددية الأطراف المصغرة. ومن الممكن أن يخدم إنشاء نظام واضح للدعم وتعزيز العلاقات القوية بين الاتحاد الأوروبي وهذه الأطراف، وكذلك بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء المشاركة في مبادرات مختلفة لتعددية الأطراف المصغرة، كآلية حيوية. وينطوي هذا النهج على القدرة على تحويل أطر تعددية الأطراف المصغرة هذه من منافسة إلى مكملات للهياكل المتعددة

وزير الخارجية المغربي بوريطة، ليس لأنها القضايا المركزية التي يمكن أن تربط بشكل فريد الشركاء المحتملين ولكن لأنها قضايا استراتيجية، يُنظر إليها على أنها أقل إشكالية من الناحية السياسية، وبالتالي تسهل بدء مثل هذه العلاقة.

ونظراً لجميع التحديات التي تواجه إطار تعددية الأطراف المصغرة لإسرائيل والمغرب والاتحاد الأوروبي باعتباره جهداً لتعزيز التعاون والاستقرار، يجب على الشركاء المحتملين أيضاً النظر في أطر تعددية أطراف مصغرة بديلة قد تخدم هذا الغرض بشكل أفضل. على سبيل المثال، التحالف الهليني الذي تمت مناقشته أعلاه، وإن كان في سياق مختلف، يقدم نموذج 1 + 3. في هذا النموذج، تشكل دولة أوروبية (أو أكثر) إطار تعددية الأطراف المصغرة مع دول البحر الأبيض المتوسط في الجوار الجنوبي، في حين أن الاتحاد الأوروبي لا يصبح عضواً كامل العضوية في إطار تعددية الأطراف المصغرة ولكنه يحافظ على العلاقات والتعاون، ويقدم الدعم السياسي والاقتصادي و/أو الدعم التنظيمي لذلك. ومن الممكن التعلم من الحالة الهلينية وتعزيز التعاون والاستقرار من خلال إطار تعددية الأطراف المصغرة هذا الذي يضم إسرائيل والمغرب ودول أوروبية إضافية، مع توفير الاتحاد الأوروبي التأييد الداعم. على سبيل المثال، يمكن النظر في إطار تعددية أطراف مصغرة يضم إسرائيل والمغرب وفرنسا. وسيكون هذا هيكلاً أكثر شبيهاً بالتحالف الهليني وعلاقته مع الاتحاد الأوروبي. هناك عدة عوامل قد تجعل هذا الخيار أكثر ملاءمة. فمن الأسهل بناء تحالف تعددية الأطراف المصغرة عندما يكون اللاعبون أكثر تساوياً في الحجم والأصول والقوة، وتكون الفوارق في القوة بين إسرائيل والمغرب مقارنة بالاتحاد الأوروبي كبيرة. علاوة على ذلك، من الأسهل تعزيز التعاون بين ثلاث دول مقارنة مع جهة فاعلة معقدة غير تابعة لدولة مثل الاتحاد الأوروبي.

تعددية أطراف مصغرة حولها أمر مهم. ومن المستحسن اختيار القضايا التي لم يتم تغطيتها بالفعل من قبل الأطراف الأخرى، تلك التي لها مصلحة مشتركة وذات أهمية استراتيجية، وتتطلب التدخل الفعال والسريع لاغتنام الفرص أو مواجهة التحديات بنجاح. إن القضايا المتعلقة بالمناخ، والتي يُنظر إليها عمومًا على أنها تتجاوز الحدود السياسية وتؤكد على التعاون الإنساني، تميل إلى فرض صعوبات سياسية أقل، ولكنها لا تعتبر في كثير من الأحيان قضايا استراتيجية حاسمة على نحو غير مبرر. تعتبر قضايا الطاقة والاقتصاد مجالًا آخر يسمح بالتعاون؛ وعلى الرغم من أنها تعتبر أكثر تنافسية من قضايا المناخ، إلا أنها لا تزال تعتمد على التعاون والاعتماد المتبادل، وعادة ما تحمل ثقلًا استراتيجيًا أعلى. وأخيرًا، غالبًا ما تعتبر القضايا الأمنية الأكثر أهمية، ولكن الطلب على العمل المستقل والاعتماد على الذات في هذا المجال أعلى، وقد تكون المقاومة السياسية الخارجية لمثل هذا التعاون أقوى، مما قد يساهم في عدم الاستقرار. يمكن أن يكون التركيز على صنع السلام وحل النزاعات وسيلة مثيرة للاهتمام للاستكشاف. وينبغي أن يتم اختيار القضايا بما يتناسب مع كل حالة وسياق محدد، ولكن ربما يكون من الحكمة، بين البلدان التي بدأت للتو عملها المشترك، أن نبدأ بالموضوعات التي تحظى بإجماع واسع النطاق، وتثير قدرًا أقل من العداء والقلق، مثل: أزمة المناخ ومشتقاتها، وحالات الطوارئ، والصحة، والأبحاث، والعلوم، ثم تنمو من هناك.

فيما يتعلق بجهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات مع منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال أطر تعددية الأطراف المصغرة، ينبغي عليه أن يتحقق أين يكون من المناسب له أن يشارك كشريك في مثل هذا الإطار، إن كان سيحدث، وأين يكون أكثر ملاءمة له للانضمام كمراقب. وحيث يكون من الأنسب له أن يتعامل مع إطار تعددية الأطراف

الأطراف، وبالتالي تيسير التعاون بدلاً من إعاقته.

الخلاصة والملاحظات الختامية

توفر تعددية الأطراف المصغرة إطارًا عمليًا وفعالًا لتعزيز التعاون والتكامل والمشاركة العالمية بين منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا. ومن خلال الاستفادة من القرب الجغرافي، والعلاقات التاريخية، والتطلعات المشتركة، يمكن للمبادرات تعددية الأطراف المصغرة أن تساهم في الاستقرار الإقليمي، والازدهار الاقتصادي، والاستجابات المشتركة للتحديات العالمية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز مجتمع متوسطي وأوروبي أكثر ترابطًا ومرونة.

ولذلك، فإن التوصية هي إنشاء وتعزيز إطار تعددية أطراف مصغرة تكميلي. ناقشت هذه الورقة الأطر التي تتمتع فيها الدول الأعضاء بعلاقات ثنائية جيدة، ولكن هناك مجال لتكملة المناقشة من خلال النظر في دور أطر تعددية الأطراف المصغرة في تعزيز التعاون بين الدول التي لا تتمتع بعلاقات جيدة.

يلزم تطوير مبادئ التنسيق والتعاون بين أطر تعددية الأطراف المصغرة والأطر المتعددة الأطراف. هذه مهمة منوطة بالبلدان المشاركة في أطر تعددية الأطراف المصغرة، ولكن من مصلحة الأطر المتعددة الأطراف أيضًا معرفة كيفية التعبير عن أطر تعددية الأطراف المصغرة في سلوكها واستخدام أطر تعددية الأطراف المصغرة تلك لتعزيز القضايا ذات الأهمية للإطار الأوسع فضلًا عن تعزيز الإطار المتعدد الأطراف نفسه من خلال حشد دعمه والتزامه بالإطار الأوسع. ويمكن تعزيز ذلك من خلال خلق الاعتماد المتبادل والتفاعل المنظم مع أطر تعددية الأطراف المصغرة باعتبارها جهات فاعلة مستقلة.

اختيار موضوعات محددة لبناء تحالف

إلى نموذج ناجح قد ترغب البلدان الأخرى في محاكاته، وبالتالي تعزيز التكامل الإقليمي.

وفي حالة التحالف بين إسرائيل والمغرب والاتحاد الأوروبي على وجه التحديد، يجدر النظر في تحالف بديل مع فرنسا بدلاً من الاتحاد الأوروبي إلى جانب استمرار تقديم الدعم من الاتحاد لتعزيز مشاريع ثلاثية محددة وتعزيز القنوات الثنائية بين الشركاء الثلاثة. يمكن القيام بكل هذا ضمن الإطار والأدوات التي يقدمها بالفعل اليوم، بالإضافة إلى الأدوات الإضافية التي يمكنه تطويرها.

باختصار، تسلط هذه الورقة الضوء على الإمكانيات الإيجابية الكامنة في أطر تعددية الأطراف المصغرة لتعزيز التكامل الإقليمي بين أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط. هناك مجال لتوسيع وتعميق النقاش حول هذه الإمكانيات والتحديات التي تطرحها، لتحديد شكل أفضل، والتعلم من الأمثلة الأخرى في المنطقة والعالم، وتطوير مبادرات فريدة. وفي نهاية المطاف، فهي أداة إضافية بالغة الأهمية ينبغي استخدامها بالكامل لصالح السلام والاستقرار والقدرة على الصمود والازدهار لجميع سكان المنطقة.

المصغرة باعتباره لاعباً خارجياً منفصلاً ينبغي أن يقيم معه مجموعة مستقلة تماماً من العلاقات. بالإضافة إلى ذلك، سوف يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى صياغة علاقاته وأساليبه عمله مع أطر تعددية الأطراف المصغرة التي تشمل بعض الدول الأعضاء.

في حالة التحالف الهيليني على وجه التحديد، والذي يقدم نموذجاً ناجحاً لتعزيز التكامل والاستقرار الإقليميين، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يستمر في دعمه، وتعزيز جوانبه المعيارية وهويته الديمقراطية، والعمل على توسيع نطاق القضايا التي يعالجها التحالف، وتعزيز الجهود الرامية لتعزيز العلاقة بين هذا التحالف وتركيا. ومن الممكن تعزيز ذلك من خلال الأطر المتعددة الأطراف أو غيرها من أطر تعددية الأطراف المصغرة، مثل منتدى غاز شرق المتوسط أو إنشاء منتدى مناخي إقليمي مشترك. وبالإضافة إلى ذلك، من المستحسن أن يتم تنفيذ أحد المشاريع الكبرى التي يروج لها هذا التحالف، مع التركيز على مشروع الربط بين أوروبا وآسيا. التقدم الناجح لمثل هذا المشروع الضخم من شأنه أن يحول التحالف الهيليني

المراجع

أهرين، ر. (2015، 30 نوفمبر/ تشرين الثاني). اليونان تتحدى أمر الاتحاد الأوروبي بشأن وضع علامات على سلع المستوطنات. تايمز أوف إسرائيل.

<https://www.timesofisrael.com/greece-to-defy-eu-order-on-labeling-settlement-goods/>

العجلوني، ل. (2023، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني). تحديات تعاون تعددية الأطراف المصغرة في الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.

<https://www.iiss.org/online-analogy/online-analogy/2023/11/challenges-to-minilateral-cooperation-in-the-middle-east/>

أتاناسوفا-كورنيليس، إي. واي. بيجسوا (2021، 26 نوفمبر/ تشرين الثاني). تعددية الأطراف المصغرة: فرصة لمشاركة الاتحاد الأوروبي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. مدرسة بروكسل للحكومة، مركز الأمن والدبلوماسية والاستراتيجية.

Minilateralism: an Opportunity for the EU's Engagement in the Indo-Pacific

أريونداس، م. (2023، 3 مارس/ آذار). بوريطة يعلن عن تعاون ثلاثي بين المغرب وإسرائيل والاتحاد الأوروبي. Atalayar.

<https://www.atalayar.com/en/articulo/politics/bourita-anounces-tripartite-cooperation-between-morocco-israel-and-eu/20230302165416182014.html#>

بابا، ج. (2023). العلاقات بين الشرق الأوسط وجنوب آسيا: تعددية الأطراف المصغرة الإقليمية العابرة للحدود تتعزز بالثنائية. مجلة الدراسات الآسيوية والأفريقية، 58(4)، ص. 517-500.

بهر، ت. (2010). التكامل الإقليمي في البحر الأبيض المتوسط: الخروج من الطريق المسدود؟ Notre Europe

بيتشي، ف. (2011). الاتحاد من أجل المتوسط أو السياق المتغير للعلاقات الأورو-متوسطية. السياسة المتوسطية، 16(01)، ص. 3-19.

تشانجاني، أ.، تي. أ. إي. نور (2022، 29 مارس/ آذار). هل تمثل تعددية الأطراف المصغرة مستقبل منطقة المحيطين الهندي والهادئ؟ معهد سياسات المجتمع الآسيوي.

https://asiasociety.org/sites/default/files/2022-04/ASPI_IndoPacific_SummReport_finalize.pdf

عيران، إي. (2021). المصالح الاستراتيجية لإسرائيل في شرق البحر الأبيض المتوسط. معهد ميتقيم.

<https://mitvim.org.il/en/publication/israels-strategic-interests-in-the-easter-mediterranean/>

غليسيبي، ر. (2011). الاتحاد من أجل المتوسط: تحدي حكومي دولي للاتحاد الأوروبي؟ JCMS: مجلة دراسات السوق المشتركة، 49(6)، ص. 1225-1205.

غورين، ن.، وينتر، أو. م. نقب (2023، 13 يوليو/ تموز). التعاون البيئي الإقليمي بين إسرائيل وجيرانها.

MEI <https://www.mei.edu/publications/regional-environmental-cooperation-between-israel-and-its-neighbors>

إعلان القمة الثلاثية بين اليونان وقبرص وإسرائيل. (2016، 28 يناير/ كانون الثاني). أخبار السفارة.

<https://embassynews.net/2016/01/28/greece-cyprus-israel-trilateral-summit-declaration/>

هاركوف، ل. (2019، 15 ديسمبر/ كانون الأول). البحرية التركية تشتبك مع سفينة أبحاث إسرائيلية وترحلها إلى خارج قبرص. جيروسالم بوست.

<https://www.jpost.com/israel-news/turkish-navy-engages-with-israeli-research-ship-deporting-it-out-of-cyprus-610923>

هيليوج، ن. (2020). ألمانيا في الدبلوماسية الأوروبية: تعددية الأطراف المصغرة كأداة للقيادة. السياسة الألمانية، 29(1)، ص. 25-41.

كارل، م. (1992). تعددية الأطراف المصغرة بأعداد صغيرة وكبيرة. المنظمة الدولية 46(3)، ص. 681-708.

ميتشل، ج. (2021، أبريل/ نيسان). اليونان وقبرص وعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. ميتفيم – المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية.

https://mitvim.org.il/en/publication/greece-cyprus-and-the-israeli-palestinian-peace-process/#_ftnref3

باتريك، س. م. (2015). «تعددية الأطراف المصغرة الجديدة»: تعاون تعددية الأطراف المصغرة، ولكن بأي ثمن؟ Global Summitry ، 1(2) ، Winter ، ص. 115-134.

<https://academic.oup.com/globalsummitry/article/1/2/115/2362958?searchresult=1>.

تركي، أ. (2021، سبتمبر/ أيلول). تعددية الأطراف المصغرة: تقييم آفاق التعاون والحوكمة. مؤسسة الأبحاث والرصد، موجز العدد، رقم. 489.

https://www.orfonline.org/wp-content/uploads/2021/09/ORF_IssueBrief_489_Minilaterals_NEW.pdf

توجويل، بي، وجورجوس جي، وإي برونر (2023، 3 سبتمبر/ أيلول). نتنياهو: قبرص واليونان تتطلعان للتعاون في مجال الغاز. أخبار بلومبرج.

<https://www.bnnbloomberg.ca/israel-cyprus-greece-eye-gas-cooperation-netanyahu-says-1.1966947>

تزياراس، ز. (2019). الجيوسياسية الجديدة لشرق البحر الأبيض المتوسط. الجيوسياسية الجديدة للشراكات الثلاثية والأمن الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط، ص. 5-11.

يو نيوز (2023، 3 مارس/ آذار). بوريطة يعلن عن تعاون ثلاثي بين المغرب وإسرائيل والاتحاد الأوروبي.

<https://www.unews.com.lb/en/archives/03/03/2023/53462/>

وزارة الخارجية الأمريكية (2022، 9 مايو/ أيار). بيان مشترك بشأن اجتماع وزراء خارجية مجموعة 1+3 (جمهورية قبرص واليونان وإسرائيل + الولايات المتحدة). مكتب المتحدث الرسمي، مذكرة إعلامية.

<https://www.state.gov/joint-statement-on-the-31-republic-of-cyprus-greece-israel-united-states-foreign-ministerial/>

فار هيلي، أوليفر (2022، 3 ديسمبر/ كانون الأول). بمناسبة مرور عامين على الاتفاق الإبراهيمي. المفوضية الأوروبية.

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/speech_22_8336

وي، س. وإتش. ياهوي (2022). «تعددية الأطراف المصغرة» الأمريكية وجهودها لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي والتجاري العالمي. *China Int'l Stud.* 92، ص. 138.

وويرتز، إي، وسولير إي لينتسا، إي. (2022). الشعبية والتعاون الأورو-متوسطي: عملية برشلونة بعد 25 عامًا. سياسة البحر الأبيض المتوسط، 27(3)، ص. 273-296.

